

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم إقتصادية
تخصص: مالية وجبائية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم إقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

دور الإنفاق العام في ترقية التنمية الإجتماعية
- حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت الإشراف الأستاذ:
- زواق الحواس

من إعداد الطلبة:
- سالم حنان
- زديرة سعاد

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
لقلطي الأخضر	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
زواق الحواس	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
لعجال العمريّة	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهارس

تشكرات

نحمد الله عز وجل أولاً ودائماً، ونشكره كثيراً لأنه وفقنا على ما نحن عليه الآن، وأن يسر لنا إتمام هذا العمل.

بداية نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل "زواق الحواس" لإشرافه على إنجاز هذا البحث.

والذي لم يبخل علينا بإرشاداته نصائحه السديدة التي كان

لها الأثر البالغ على إتمام هذا العمل،

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز

هذا العمل بطريقة أو بأخرى

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية.

حنان . سعاد

الإهداء

إلى الإستثناء الذي لا يفي بحقها كل مدح وثناء... أولى الناس بحبي... أمي

(عائشة)

إلى من رسم بكفاحه أجمل أحلامي وشيد بشقائه صرح الفلاح أمامي... أبي (البشير)

إلى من قاسموني الرحم فقاسمتهم من قلبي دقاته... أخي (هيثم) أختي (تسنيم)

إلى أميرة قلبي الأخت التي لم تلدها أمي... (أحلام)

إلى من رمتني الدنيا بين أحضانهم وكان أجمل ما فعلت بي... إلى عائلتي العزيزة

إلى توأم روحي في المذكرة... (سعاد)

إلى زهرات قلبي ورفيقات دربي... (سعاد، شهرزاد، سارة، الزهرة)

إلى زملاء الدراسة، إلى أساتذة الكلية، إلى كل دفعات تخصص علوم إقتصادية عامة

وتخصص مالية وجبائية خاصة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

حنان

الإهداء

إلى قدوتي ورمز التحدي والكفاح... أبي الغالي (محمد)

إلى أغلى حبيبة في الدنيا وأعظم امرأة في الوجود... أمي الغالية (بركاهم)

إلى سندي في الدنيا... أخي (طارق) وزوجته (إيمان)

إلى من قاسمتني حلو الأيام ومرها... أختي (فضيلة) وزوجها (فتحي)

إلى بهجة حياتي... أخويا (أكرم ونضال)

إلى كتاكت العائلة ... (لجين وأنس)

إلى توأم روحي في المذكرة... (حنان)

إلى أعز الصديقات... (شهرزاد وسارة وشيماء)

إلى كل طلبة وطالبات تخصص مالية وجباية دفعة 2017

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

سعاد

1- فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	التشكرات.
II	الإهداء.
IV	فهرس المحتويات.
أ، ب، ج	مقدمة عامة.
	الفصل الأول: مدخل نظري للإتفاق العام والتنمية الإجتماعية.
02	• تمهيد.
03	المبحث الأول: التعريف بالإتفاق العام.
03	المطلب الأول: تطور الإتفاق العام في الفكر الإقتصادي.
05	المطلب الثاني: مفهوم الإتفاق العام وحدوده.
07	المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة وضوابطها.
12	المطلب الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة.
15	المبحث الثاني: التعريف بالتنمية الإجتماعية.
15	المطلب الأول: مفهوم التنمية الإجتماعية وفلسفتها.
18	المطلب الثاني: أهداف التنمية الإجتماعية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية.
20	المطلب الثالث: مبادئ التنمية الإجتماعية ومقوماتها.
21	المطلب الرابع: معوقات التنمية الإجتماعية.
23	• خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: واقع الإتفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الاجتماعية.
25	• تمهيد
26	المبحث الأول: واقع الإتفاق العام الإجتماعي في الجزائر من خلال الميزانيات السنوية للفترة 2001-2014.
26	المطلب الأول: الإتفاق العام الإجتماعي للفترة 2001-2004.
32	المطلب الثاني: الإتفاق العام الإجتماعي للفترة 2005-2009.
37	المطلب الثالث: الإتفاق العام الإجتماعي للفترة 2010-2014.
42	المطلب الرابع: تحليل تطور النفقات العامة في الجانب الإجتماعي للفترة 2001-2014.
44	المبحث الثاني: واقع الإتفاق العام الإجتماعي من خلال البرامج الإستثمارية للفترة 2001-2004
44	المطلب الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.

46	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009.
48	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014.
51	المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية في الجزائر للفترة 2001-2014.
51	المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية في الجزائر للفترة 2001-2004.
53	المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية في الجزائر للفترة 2005-2009.
56	المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية في الجزائر للفترة 2010-2014.
59	• خلاصة الفصل
61	الخاتمة.
-	قائمة المراجع.
-	قائمة الملاحق.

2- فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور النفقات العامة الإجتماعية في الجزائر للفترة 2010-2014.	43

3- فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النفقات العامة على قطاع التربية الوطنية في الجزائر للفترة 2001-2004	26
02	النفقات العامة على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2001-2004	27
03	النفقات العامة على قطاع التعليم والتكوين المهنيين في الجزائر للفترة 2001-2004	27
04	النفقات العامة على قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات للفترة 2001-2004.	28
05	النفقات العامة على قطاع السكن والعمران للفترة 2001-2004.	29
06	النفقات العامة على قطاع النقل للفترة 2001-2004.	29
07	النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الاجتماعي للفترة 2001-2004.	30
08	النفقات العامة على قطاع التشغيل والتضامن الوطني للفترة 2001-2004.	31
09	النفقات العامة على قطاع الشباب والرياضة للفترة 2001-2004.	31
10	النفقات العامة على قطاع التربية الوطنية للفترة 2005-2009.	32
11	النفقات العامة على التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2005-2009.	33
12	النفقات العامة على قطاع التكوين والتعليم المهنيين للفترة 2005-2009.	33
13	النفقات العامة على قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات للفترة 2005-2009.	34
14	النفقات العامة على قطاع السكن والعمران للفترة 2005-2009.	34
15	النفقات العامة على قطاع النقل للفترة 2005-2009.	35
16	النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الاجتماعي للفترة 2005-2009.	35
17	النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الاجتماعي للفترة 2005-2009.	36
18	النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الاجتماعي للفترة 2005-2009.	36
19	النفقات العامة على قطاع التربية الوطنية للفترة 2010-2014.	37
20	النفقات العامة على التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2010-2014.	37
21	النفقات العامة على قطاع التكوين والتعليم المهنيين للفترة 2010-2014.	38
22	النفقات العامة على قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات للفترة 2010-2014.	38
23	النفقات العامة على قطاع السكن والعمران للفترة 2010-2014.	39

24	النفقات العامة على قطاع النقل للفترة 2010-2014.	39
25	النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الاجتماعي للفترة 2010-2014.	40
26	النفقات العامة على قطاع التشغيل والتضامن الوطني للفترة 2010-2014.	40
27	النفقات العامة على قطاع الشباب والرياضة للفترة 2010-2014.	41
28	تطور النفقات العامة في الجانب الاجتماعي في الجزائر للفترة 2001-2014.	42
29	توزيع المبالغ المخصصة للقطاعات الاجتماعية في البرنامج التنموي 2001-2004.	46
30	الإنجازات الخاصة بقطاع التعلي من خلال البرنامج التنموي 2001-2004.	47
31	توزيع البنية التحتية للصحة للفترة 2000-2004 في الجزائر.	51
32	توزيع المساكن المنجزة للفترة 2000-2004 في الجزائر.	52
33	تطور معدلات البطالة للفترة 2000-2004 في الجزائر.	52
34	توزيع المبالغ المخصصة للقطاعات الاجتماعية في البرنامج التنموي 2005-2009.	53
35	الإنجازات الخاصة بقطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.	54
36	توزيع البنية التحتية للصحة خلال الفترة 2005-2009.	54
37	توزيع المساكن المنجزة للفترة 2004-2008 في الجزائر.	55
38	تطور معدلات البطالة في الفترة 2005-2009 في الجزائر.	55
39	تطور مؤشرات التعليم في الفترة 2010-2014.	56
40	حصيلة الانجازات في قطاع الصحة في الجزائر في الفترة 2010-2014.	57
41	حصيلة التحويلات الاجتماعية في الفترة 2010-2014 (الوحدة: مليار دينار).	57
42	حصيلة الإنجازات في قطاع السكن في الجزائر للفترة 2010-2014.	58
43	تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 2010-2014.	58

مقدمة عامة

المقدمة.

يشهد عالمنا المعاصر تطورا سريعا في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونظرا للتزايد المستمر في إحتياجات الأفراد والجماعات، ورغم إختلاف نظم الحكم في أغلب الدول فإنها تجد نفسها مضطرة إلى البحث عن الوسائل التي تستطيع أن تحقق بها تنمية مواردها المادية والبشرية.

تساهم السياسة المالية بمعية السياسات الاقتصادية الأخرى مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال الأدوات المتعددة التي تتوفر عليها. ويعد الإنفاق العام أكبر مساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية وإشباع الحاجات العامة للمجتمع في مجال التعليم وتقديم الخدمات الصحية وتهيئة المساكن الملائمة...إلخ، وغيرها من الأوجه المتعددة للتنمية الاجتماعية.

والجزائر من الدول التي وظفت الإنفاق العام لتحسين مستوى التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يستدعي الوقوف على واقع هذا الإنفاق ومدى مساهمته في تحقيق وترقية التنمية الاجتماعية.

1. إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

"ما تأثير الإنفاق العام على التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟".

والتي يمكن تفريعها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإنفاق العام؟.
- ما المقصود بالتنمية الاجتماعية؟ وماهي مجالاتها؟.
- كيف ساهم الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر؟.

2. فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث إنطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

- للإنفاق العام دور مهم في ترقية التنمية الإجتماعية.

- الإنفاق العام لم يحقق التنمية الإجتماعية بالمستوى المطلوب في الجزائر.

3. حدود الدراسة: ستقتصر الدراسة في إطارها المكاني على الجزائر، أما في ما يخص الإطار الزمني فتغطي الدراسة الفترة 2001-2014.

4. أسباب الاختيار: من الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار الموضوع نذكر:

• التخصص الدراسي.

• الميل الشخصي للموضوع.

• الرغبة في التعرف على مساهمة الإنفاق العام في ترقية التنمية الإجتماعية في الجزائر.

5. أهداف الدراسة: من أبرز ما سعت الدراسة إلى تحقيقه من أهداف هي:

• إبراز دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الإجتماعية.

• إبراز دور الإنفاق العام في ترقية التنمية الإجتماعية في الجزائر.

6. أهمية الدراسة: يستمد البحث أهميته من ما يلي:

• أهمية التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العام لتحقيق التنمية الإجتماعية.

• المكانة الهامة للتنمية الإجتماعية في التنمية الشاملة.

7. منهج وأدوات الدراسة: بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة فإن المنهج المتبع هو

المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق

بالإنفاق العام والتنمية الإجتماعية ثم دراسة العلاقة بينهما ودوره في ترقيتها، وذلك

إنطلاقا مما توفر من أدوات تمثلت في مختلف المصادر والمراجع المتوصل إليها.

8. الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات ذات الصلة بالموضوع نذكر منها:
 - الدراسة الأولى: محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف في الجزائر للفترة 1990-2009، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009.

عالجت الإشكالية التالية: "ما مدى رشادة سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها:
 أن النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، كما أن ظاهرة إزدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة إلى أخرى وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

- الدراسة الثانية: نجاه يحيوي، معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2004.

عالجت الإشكالية التالية: "هل معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي ناتجة عن قصور برامج التنمية المحلية المخصصة للريف"، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها: أن التنمية الاجتماعية تعتبر العملية والوسيلة والغاية التي تحقق طموحات المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعاته، إلا أن الريف هو أكثر المناطق التي تعاني قصور التنمية الاجتماعية فيها ويعترضها مجموعة من المعوقات الخارجية والداخلية.

- الدراسة الثالثة: كريم بودخدع، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. والتي عالجت الإشكالية التالية: كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، 2009.

عالجت إشكالية أثر تطبيق سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009. و توصلت إلى مجموعة من النتائج منها: أن تطور دور الدولة في الإقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام، وغياب الإستراتيجيات القطاعية الواضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الإقتصادي.

يوجد أوجه تشابه وإختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا تكمن في أن الدراسات السابقة لم تتعدى سنة 2009 أما دراستنا فممتدة من 2001-2014، وفي دراستنا ركزنا على التنمية الإجتماعية أما الدراسات السابقة فتناولت جوانب أخرى كالنمو الإقتصادي ومعوقات التنمية الإجتماعية مع التركيز على الريف في الدراسة الثانية.

9. هيكل الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة تم تقسيمه إلى فصلين، حيث يتناول الفصل لأول الجانب النظري من خلال التعريف بالإنفاق العام والتنمية الاجتماعية، والذي ينقسم بدوره إلى مبحثين يتناول المبحث الأول منهما المفاهيم الأساسية للإنفاق العام، بينما يتناول المبحث الثاني التعريف بالتنمية الاجتماعية.

أما الفصل الثاني فيتناول الجانب التطبيقي من خلال عرض واقع الإنفاق العام في الجزائر وأثره على التنمية الاجتماعية، والذي ينقسم إلى مبحثين، يتطرق المبحث الأول منهما إلى واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر، أما المبحث الثاني فيوضح أثر الإنفاق العام في ترقية التنمية الاجتماعية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الفصل الأول:

مدخل نظري للإتفاق العام
والتنمية الإجتماعية.

تمهيد:

تعتبر التنمية الاجتماعية من الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة الشاملة ومن المؤشرات الدالة على مدى تطور الدولة أو تخلفها، ويتوقف تحقيقها على ماتخصه الدولة من الإنفاق العام في المجال الاجتماعي. لذا سوف نحاول في هذا الفصل التعريف بالإنفاق العام والتنمية الاجتماعية و المفاهيم المتعلقة بهما، وكشف الترابطات والتأثيرات المتداخلة بينهما من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: التعريف الإنفاق العام.**
- **المبحث الثاني: التعريف بالتنمية الاجتماعية.**

المبحث الأول: التعريف بالإنفاق العام.

يعتبر الإنفاق العام وسيلة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالإنفاق العام وتوضيح تطوره في الفكر الإقتصادي وإلقاء الضوء على ضوابط الإنفاق العام وظاهرة تزايدده.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي.

مر تطور الإنفاق العام في الفكر المالي الإقتصادي بثلاثة مراحل هي مرحلة الدولة الحارسة، مرحلة الدولة المتدخلة، ومرحلة الدولة المنتجة.

الفرع الأول: مرحلة الدولة الحارسة.

تميزت هذه المرحلة بعدم تدخل على الدولة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية، واقتصر بالتالي غرض النفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي تشبع الحاجات الجماعية الأولية، وقد انعكس ذلك على كتابات الإقتصاديين والماليين. فلم يعط التقليديون أهمية تذكر للنفقات العامة، وكانوا يتناولون ذلك غالبا من الجانب القانوني ويركزون على إجراءات الإنفاق العام ومراقبته، دون بحث طبيعته وآثاره الاجتماعية والإقتصادية، ولعل ذلك يرجع إلى أن الفكر التقليدي يرى أن حجم النفقات العامة هو العامل المهم الذي ينبغي تركيز البحث فيه، أما مضمونها أو وجوه إنفاقها فيرجع في التحليل الأخير لإعتبارات سياسية. وتتلخص أهم أغراض النظام المالي في ظل المالية المحايدة في أنه يجب أن يهتم النظام المالي بضرورة ضغط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن، وأن الدولة والفرد يتصرفان تبعا لمبدأ واحد، وهو الحصول على "أكبر منفعة بأقل نفقة".¹

¹سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 23، 24.

الفرع الثاني: مرحلة الدولة المتدخلة.

في ظل الدولة المتدخلة التي صاحبت تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية، وإشتداد حدة الأزمات الإقتصادية، بدأت الدولة بمباشرة وظائف إقتصادية جديدة خرجت بها عن النطاق الذي لعبته في المرحلة السابقة، مما كان له أثره في تزايد أهمية النشاط المالي للدولة وإتساع نطاقه. فالمالية العامة لم تعد تهدف إلى تغطية النفقات العامة دون إحداث أي تدخل في النشاط الفردي أو قوى السوق، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق أغراض أخرى إقتصادية وإجتماعية عن طريق إستخدام الكميات المالية التي في حوزة الدولة في إطار ما يعرف بالمالية الوظيفية. وتتلخص أهم الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها النظام المالي في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في المحافظة على الإستقرار الإقتصادي لما يعاني منه النظام الرأسمالي من أزمات إقتصادية، وتحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل القومي بالإضافة لضمان الإستخدام الكفء للموارد عن طريق ما تحدثه النفقات العامة والإيرادات العامة من آثار على الموارد الخاصة.¹

الفرع الثالث: مرحلة الدولة المنتجة.

لم تعد الدولة في هذه المرحلة مسؤولة فقط عن التوازن الإقتصادي والإجتماعي، كما هو الحال في الدولة المتدخلة، تاركة أمر الإنتاج والتوزيع بصفة أساسية للنشاط الخاص، بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الإقتصادية والإجتماعية والتي لها صفة الإلزام. ومن ثم فإن أغراض النظام المالي أصبحت تتمثل بصفة أساسية في: تنفيذ الخطة الإقتصادية والإجتماعية للدولة، وتغيير دور الميزانية العامة وطبيعتها لتصبح جزءا من الخطة القومية، وبذلك أصبحت الكميات المالية التي في حوزة الدولة تتطابق إلى حد كبير مع الناتج والدخل والإنفاق، وتشكل أدوات أساسية في الخطة المالية.²

¹ حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 28، 29.
² احمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهرة للنشر والتوزيع، الاردن، 1979، ص 42.

المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق العام وحدوده.

تعددت المفاهيم المرتبطة بالإنفاق العام نظرا لتطوره عبر عدة مراحل في الفكر المالي الإقتصادي، وعليه سنتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام وحدوده.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة.

هناك عدة تعاريف للنفقة العامة نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** تعرف النفقات العامة "بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".¹

- **التعريف الثاني:** تعرف النفقة العامة أيضا "بأنها صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة".²

وعليه فهي تقتضي توافر العناصر التالية:

أولاً. مبلغ نقدي: عرفنا أن الدولة وغيرها من الأشخاص العامة، تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة. وهي تتفق ثانياً لشراء ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها، وهي تتفق أخيراً لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من إقتصادية، إجتماعية، وثقافية وغيرها.³ وكل الصور السابقة من الإنفاق العام يجب أن تتخذ الشكل النقدي حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة.

ثانياً. صدور النفقة العامة عن شخص معنوي عام: لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم من قبل إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية والإدارة المحلية (الولايات، البلديات) والأشخاص

¹ كريم بودخدع، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، غ م، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 30.

² محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، غنابة (الجزائر)، 2003، ص 23.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 30.

المعنوية العامة الأخرى. لذا فإنه يجب أن تتم النفقة من قبلها لا من قبل الأشخاص الخاصة سواء كانت معنوية أو طبيعية (الأفراد).

ثالثا. تحقيق النفع العام: لكي تكون النفقة عامة يجب أن تحقق منفعة عامة، وهذا المبدأ مبرر بأمرين:

أولهما أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة، وثانيهما أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

الفرع الثاني: حدود الإنفاق العام.

يتضمن هذا العنصر مشكلة بالغة الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى النفقات العامة بحيث لا يمكن للدولة أن تتجاوزها. وهناك عدة عوامل تتحكم في تحديد هذه النسبة:

أولا. العوامل الإيديولوجية: تتمثل فيمايلي:¹

1- الإيديولوجية الفردية (Idéologie indidugliste): حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل الوطني. وسبب ذلك أن دور الدولة في ظل هذه الإيديولوجية يقتصر على أدائها وظائفها التقليدية وبالأشطة التي يعزف عنها القطاع الخاص (دولة حارسة) أما ما عدا ذلك من أنشطة فمخصص للأفراد.

2- الإيديولوجية التدخلية (Idéologie interventionniste): يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها القطاع الخاص كاستغلال بعض المشاريع الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على استقرار العملة المحلية وتقديم الخدمات المجانية... إلخ. ويترتب عن ذلك إرتفاع حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة والتنوع في الأنشطة التي تقوم بها الدولة.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 87، 88.

3-الإيديولوجية الجماعية (Idéologie collectiviste): حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك أدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، لذا فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني ذاته وتتعد أنواع هذه النفقات بقدر إحتياجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها.

ثانيا. **العوامل الاقتصادية:** حيث هناك علاقة حتمية بين النفقات وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

ثالثا. **العوامل المالية:** يقصد بالعوامل المالية موارد الدولة وإمكانيتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لشروط معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية سلبية ومخالفة للأهداف المرسومة.¹

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة وضوابطها.

نتناول في هذا الجزء تقسيم النفقات العامة عموما ثم تقسيمها في الجزائر، وصولا إلى ضوابط الانفاق العام.

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة.

مع تطور دور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إزدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوعها وتزايدها وإختلاف آثارها.²

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 89.

² علي لطفي، المالية العامة، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 218.

أولاً. **التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة:** يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية للدولة بوضوح شديد.¹

ومن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة نجد التقسيمات التالية:

1- تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة: تنقسم النفقات العامة تبعاً للهدف المسطر لبلوغه إلى ثلاثة أصناف هي:

أ. **النفقات الإدارية:** يقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لآداء الدولة لوظائفها. وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية، وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية اللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

ب. **النفقات الاجتماعية:** هي النفقات التي تتعلق بالأهداف الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير إمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة.

ت. **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، وتسمى النفقات الإستثمارية، إذ تعمل على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

2- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: يمكن أن تقسم النفقات كذلك طبقاً لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني، إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.¹

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 39.

أ. **النفقات الحقيقية:** تعني تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الإستثمارية.

ب. **النفقات التحويلية:** تتمثل في (الإعانات الإقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات، نفقات المساعدة والتضامن، المساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية)، وهي تسمح بزيادة المداخل المتوفرة لدى الفئات المحرومة إجتماعيا والأشخاص المسنين، العاطلين عن العمل، طلبة... الخ.²

3- النفقات العادية والنفقات غير العادية (النفقات الجارية والنفقات الراسمالية): تقسم

النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: نفقات عادية و نفقات غير العادية.

أ. **النفقات العادية:** يقصد بها تلك التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال كل سنة مالية. ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال، وأسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة، و نفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك.³

ب. **النفقات غير العادية:** هي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية ومنتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تظهر عندما تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية.

4. النفقات الوطنية والنفقات المحلية: يركز تقسيم النفقات إلى وطنية ومحلية إلى معيار

مجال شمولية النفقة العامة، و مدى إستفادة أفراد المجتمع منها. وتنقسم إلى نوعين:

أ. **النفقات الوطنية أو المركزية:** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها. مثل نفقة الدفاع الوطني والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

¹ محمد بن عزة ، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف للفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص 17.

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص 469.

³ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 56.

ب. النفقات المحلية أو الإقليمية: هي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الاقليم أو المدينة.

ثانيا. تقسيم النفقات العامة في الجزائر: تصنف النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز:¹

1. نفقات التسيير: يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية...الخ.

توزع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العامة.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

2. نفقات الاستثمار: يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:

- الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.²

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 66، 67.

² المرجع نفسه، ص 68.

الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام.

لكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، فإن هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية: أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، و ثانيهما أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الإقتصاد في النفقات:

أولاً. ضابط المنفعة: يقصد به أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائماً، في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديماً في الفكر الاقتصادي و محل اتفاق بين الكتاب سواء التقليديين أو المحدثين. وضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها. وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.¹

و يقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي. كما يعني أيضاً أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق و كل وجه من أوجه الإنفاق، في ضوء احتياجات المرافق وأوجه الإنفاق الأخرى.²

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحديدها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن للنفقات آثاراً متعددة اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلية، مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة. وإن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد هما:

- مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.
- طريقة توزيع الدخل القومي على الأفراد.

¹ فلح حسين خلف، المالية العامة، ط1، جدار الكتاب العلمي، عمان (الأردن)، 2008، ص 116.

² محمد بن عزة، مرجع سابق، ص 20.

ثانياً. ضابط الاقتصاد في النفقات: يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة. فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى حد ممكن. لذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعاً لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة. أضف إلى ذلك أن الإسراف و التبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلي زعزعة الثقة فيها و يبرر محاولات المكلفين و الممولين في التهرب من أداء الضريبة.¹

المطلب الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة.

تعني هذه الظاهرة وجود عوامل معينة تؤدي لزيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة بالمقابل تؤدي هذه الزيادة لنمو حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وتحسين نوعيتها كما وكيفا. هذا وتتنوع الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة لأسباب اقتصادية واجتماعية، إدارية، مالية، وسياسية. وسنعرضها بإيجاز فيما يلي:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية.

تتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:²

- 1- تدخل الدول لتوجيه الاقتصاد والتأثير في بنيانه، فتلجأ إلى إنفاق مبالغ نقدية لتشجيع المشاريع الصناعية و الزراعية و السياحية...الخ، و كذلك منح إعانات ومساعدات.
- 2- أخذ الدولة على عاتقها أمر التنمية بشكل عام، فتضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الدخل الوطني وهذا يحتاج إلى مزيد من النفقات العامة.³
- 3- عمل الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة التقلبات الناجمة على الدورات الاقتصادية فتزيد النفقات العامة في فترة الركود و الكساد لترفع الطلب العام على السلع والخدمات.

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 1999، ص 200.

² محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، عمان(الأردن)، 2009، ص 278.

³ نفس المرجع، ص 279.

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية.

تتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:¹

1. تطور مفهوم الخدمات العامة: فالدولة في الوقت الحاضر تقوم بالكثير من الخدمات العامة التي لم تكن تقوم بها في الماضي، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية.
2. تطور الوعي الاجتماعي: إن انتشار الثقافة والوعي لدى الأفراد جعلهم يطالبون بحقوقهم الحالية والمستقبلية على حد سواء، والمتمثلة بزيادة دخولهم مع ارتفاع مستوى دخل الفرد وتأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز وضمان رواتب تقاعدية لهم ولأفراد أسرهم من بعدهم..... الخ، وكل هذا يتطلب من الدولة أن تتفق المزيد من الأموال العامة لتغطية هذه الحاجات الاجتماعية المستحدثة، وتعتبر هذه الزيادات في النفقات العامة للدولة زيادة حقيقية.

الفرع الثالث: الأسباب الإدارية.

أدت كثرة وتنوع الحاجات العامة للمواطنين والتي أصبحت الدولة ملزمة بالقيام بها إلى تضخيم وكبر الجهاز الإداري للدولة للقيام بهذه الأعمال مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة لتغطية كلفة هذا الجهاز من رواتب وأجور ومباني وأثاث وسيارات... الخ، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى عدم المبالغة في كلفة الجهاز الإداري وإلا اعتبرت زيادة النفقات العامة هنا زيادة غير مقبولة نظرا لأنها غير منتجة ولا يصاحبها زيادة في الخدمات.²

الفرع الرابع: الأسباب المالية.

وتتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:³

1. وجود فائض في الإيرادات العامة: إن وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض ما أو زيادة عما هو مخصص له من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة النفقات العامة

¹ محمد حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص104.

² كريم بودخدع، مرجع سابق، ص 62.

³ المرجع نفسه، ص63.

زيادة حقيقية، و المشكلة تكمن في صعوبة تخفيض هذه النفقات العامة سياسيا إذ يؤدي ذلك إلى تدمير من سبق لهم الانتفاع من هذه النفقات العامة والمطالبة بإبقائها. وهذا ما يؤكد قاعدة "أن عبء الموازنة العامة مستقر لا يخفف".

2. سهولة الاقتراض: نظرا لسهولة الاقتراض بعد أن تطورت أساليب الاقتراض العام والتجاء الحكومات إلى الجمهور للاكتتاب العام جعلها تلجأ إلى القروض العامة الداخلية باستمرار لسد أي عجز في موازنتها والقيام بالمشاريع الخدمية والاستثمارية. وقد شجعها ذلك مرارا على التوسع في النفقات العامة مما ترتب عليه زيادة حجمها زيادة حقيقية.

الفرع الخامس: الأسباب السياسية.

تتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- 1. انتشار المبادئ الديمقراطية:** إن انتشار المبادئ الديمقراطية أدى إلى زيادة مسؤولية الدولة أمام القضاء عما يلحق بالأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها لأي سبب.
- 2. إزدياد نفقات التمثيل الخارجي:** نتيجة لتطور العلاقات الدولية في الوقت الحاضر وكثرة الدول المستقلة أصبح لابد من اتساع مدى التمثيل الدبلوماسي بين الدول، وأصبح من الضروري لكل دولة الاشتراك في المنظمات الدولية والإقليمية للاستفادة من مزاياها.
- 3. تزايد النفقات العسكرية والأمنية:** بالنظر إلى التقدم السريع والمستمر في التقدم التقني للفنون و المعدات العسكرية مما يجبر الدولة على إنفاق مبالغ طائلة لتزويد قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية بأحدث المخترعات من المعدات والأسلحة وإقامة التحصينات اللازمة لحماية ممتلكات الدولة ومواطنيها من مخاطر الغزو الخارجي أو الاضطرابات الداخلية.¹

¹ محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص 106، 107.

المبحث الثاني: التعريف بالتنمية الاجتماعية.

تعتبر التنمية الاجتماعية من أهم المفاهيم الرئيسية للبحث ونظرا لتعدد الآراء والتعريفات التي تناولها المفكرون بخصوص هذا المفهوم، فإن هذا يتطلب منا الوقوف على هذا المفهوم وكشف الترابطات والتأثيرات المتداخلة بينه وبين المفاهيم الأخرى من خلال التطرق إلى التعريف بالتنمية الاجتماعية وفلسفتها، وكذلك توضيح أهدافها ومعوقاتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية وفلسفتها.

نتناول في هذا الجزء بعض المفاهيم الخاصة بالتنمية الاجتماعية، وبعض المفاهيم ذات الصلة بها، بالإضافة إلى توضيح فلسفتها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية.

يختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه.

أولا. تعريف التنمية الاجتماعية: هناك عدة تعاريف للتنمية الاجتماعية نذكر منها:

1.التعريف الأول: يعرفها البعض "بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، من حيث الصحة، التعليم، والخدمات بشتى أنواعها وتنمية العلاقات التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض".¹

2.التعريف الثاني: إتجه آخرون في تعريفهم للتنمية الاجتماعية بالتركيز على الناس باعتبارهم الفاعلين، وعلى الأوضاع الاجتماعية التي يشكلونها، حيث عرفت "بأنها دراسة الفاعلين وأدوارهم وأوضاعهم الاجتماعية في علاقاتهم بالإسهام في تحقيق الاندماج في المجتمع أو في تحليل وتفكك المجتمع".²

¹ محمد عبد الفتاح محمد، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص 49.

² السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981، ص 40.

3. التعريف الثالث: عرفها البعض الآخر "بأنها إن كانت مرتبطة بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة إليه من تعليم، صحة، إسكان، خدمات ضمانية وتأهيلية وأسرية... الخ". يجب أن تشمل على عنصرين أساسيين هما:

- تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تساير الظروف.
 - إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.¹
- من الواضح أن تعريفات التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات العلمية والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية للمتخصصين ومن الصعوبة حقا الاعتماد على تعريف دون التعريف الآخر، هذا الأمر يدفعنا إلى طرح بعض المفاهيم الاجتماعية ذات الصلة بهذا المفهوم لتحديد أوجه التداخل بينها.

ثانيا. المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية: لا يمكن حصر كل المفاهيم هنا نظرا

لتعددتها، لذلك نتطرق إلى المفاهيم الشائعة والأكثر قربا من مفهوم التنمية الاجتماعية:

- 1- التنمية:** تعرف التنمية على "أنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والإقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تحسينها بأقصى ما يمكن".²
- 2- النمو:** ينظر إلى النمو على أنه "عملية تلقائية تحدث دون تدخل الإنسان"، أما التنمية فتشير إلى ذلك النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.³

3- التحديث: هناك فروق بين مفهومي التنمية والتحديث، فالتحديث عملية تركز على عناصر التكنولوجيا، أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة، بينما

¹ مسعد الفاروق، احمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1993، ص 9.

² جمال حلاوة علي صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2010، ص 22.

³ نفس المرجع، ص 23.

التنمية عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي وإستغلال الطاقات المادية والبشرية وتوظيف الإمكانيات الذاتية بشكل يدعم نموه وتطوره.¹

4- الخدمة الاجتماعية: هي "مجموعة الأنشطة المنظمة التي تستهدف تحقيق التكيف الاجتماعي بين الأفراد والمجتمع عن طريق إستخدام طرق فنية تحقق تعاون الأفراد والجماعات على مقابلة إحتياجاتهم وحل مشكلاتهم المتصلة بالتكيف في مجتمع متغير وتحسين ظروفهم الاجتماعية بالإنتفاع بالجهود الحكومية والتطوعية في مختلف ميادين العمل، فالعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية هي أن كلاهما يسعى إلى هدف النهوض بالمجتمع ويختلفان في الطريقة والمنهج".²

الفرع الثاني: فلسفة التنمية الاجتماعية.

تقوم فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة الحقائق التي تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع، وتتمثل مجموعة هذه الحقائق في الآتي:³

- 1- أن الإنسان هو هدف التنمية وهو بؤرة التركيز في كل عملياتها.
- 2- إحترام كرامة الفرد والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشي أفضل.
- 3- محور التنمية هو شخصية الفرد وشخصية المجتمع من جميع النواحي.
- 4- إن المشاركة هي السلوك الحقيقي للديمقراطية والمشاركة في الحكم وفي العمل وفي تغيير الاتجاهات وهي أساس التنمية الاجتماعية الشاملة.
- 5- الإعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه بل وفي التعبير عن إرادة التغيير.

¹ مهى سهيل مقدم، مفومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 33.

² نفس المرجع، ص 45.

³ هناء حافظ بدوى، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 90، 91.

6- التنمية الاجتماعية عمل إنساني يمتد بالضرورة في طبيعة الإنسان كمخلوق إجتماعي سياسي يسعى دائما إلى البقاء والإستمرار مستعينا في ذلك على ما يتمتع به بصفته الاجتماعية.

7- أن أهداف ومبادئ التنمية تستمد أساسا من مبادئ وأهداف الأديان السماوية بل وتعتبر واحدة في إحترام كرامة الإنسان والإلتزام يفيد التكامل الإقتصادي.

8- الإيمان بفاعلية التخطيط الموجه نحو عمليات التعامل الإجتماعي بين الأفراد والجماعات والهيئات داخل المجتمع بشكل يسهم في حل كل مشاكل هذا المجتمع.

9- تركز القيمة على الدعوة لبناء مجتمع سليم، يحقق لأبنائه توافقهم الإجتماعي، ودور التنمية الاجتماعية في ذلك هو العمل على تغيير النظم بما يتفق وإشباع إحتياجات الإنسان.¹

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

للتنمية الاجتماعية عدة أهداف نتناولها في هذا المطلب، مع ضرورة تسليط الضوء على علاقة التنمية الإقتصادية مع التنمية الإجتماعية وتلازمهما.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاجتماعية.

يرتكز الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي، والجانب البشري، بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه². ويمكن تقسيم هذا الهدف الرئيسي إلى مجموعة أهداف فرعية هي:

1- إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

¹ محمد شقيق، السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص 34.

² هناء بدوي حافظ، مرجع سابق، ص 99.

2- معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

3- إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم، صحة، اسكان، ثقافة، رعاية اجتماعية، تنشئة... الخ).

الفرع الثاني: علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية.

إذا كانت التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، فإن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة، إذا جاز هذا التعبير فهما يحققان هدفا واحدا، ويظهر تلازمهما في العناصر التالية:

1- التنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية حيث تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها.

2- تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال.¹

3- تتطلب التنمية أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والانتاج يمثلته التركيب السكاني للمجتمع.²

4- التحام التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، أدى إلى ظهور اصطلاح التنمية الشاملة وأزداد استخدامه للتعبير عن هذا الالتحام.

5- إن التنمية الاقتصادية تتطلب بالضرورة نظرية في التغيير الاجتماعي تلقي ضوءا على العوامل التي تحكم تغير قيم الأفراد ودوافعهم، ونشوء التنظيمات الاجتماعية وتطورها.³

¹ نجاه يحيوي، معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي الريفي، مذكرة ماجستير، غم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، (بسكرة)، 2004، ص 88.

² كمال التابعي، تغريب العالم الثالث (دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية)، ط1، دار المعارف، الاسكندرية، 1993، ص 29.

³ منى محمود عويس، وآخرون، التنمية الاجتماعية المثل والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، الاردن، 2001، ص 53.

ومن هنا يمكن القول أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية، إذ أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا في برامج التنمية الاقتصادية بزيادة الكفاية الانتاجية للفرد.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية الاجتماعية ومقوماتها.

تقوم التنمية الاجتماعية على مبادئ ومقومات ترتكز عليها، ولا يمكن أن تتحقق ما لم يكن أفراد المجتمع على استعداد كامل لإستيعاب التغييرات التي قد تحدث في المجتمع.

الفرع الأول: مبادئ التنمية الاجتماعية.

يمكن أن نلخص هذه المبادئ فيما يلي:¹

- 1- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع تنفيذ البرامج التنموية.
- 2- تكامل مشروعات الخدمة والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة، ولابد من إحداث هذا التكامل بين المشروعات وذلك لأنها أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع فيجب مواجهة هذه المشكلات بخطة متكاملة.
- 3- مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسومة.
- 4- مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية.
- 5- مبدأ تحديد الاحتياجات.

الفرع الثاني: مقومات التنمية الاجتماعية.

تنقسم مقومات التنمية إلى قسمين هما المقومات المادية والمقومات غير المادية:
أولا. **المقومات المادية:** تعتبر المقومات المادية الأساس الجوهري الذي تستند عليه التنمية ولا يمكن إحداث تنمية دون وجودها وهذه المقومات متعددة ومن أهمها: توفر الموارد الطبيعية، ورأس المال، بالإضافة إلى ضرورة التخطيط للتنمية.²

¹ اليمين بن منصور، دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، مذكرة ماجستير غ م، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص 38.

² هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 241.

ثانيا. المقومات غير المادية: تتمثل هذه المقومات في ما يلي:¹

- 1- إحساس الشعب بالحاجة إلى التنمية.
 - 2- السكان "تنمية الموارد البشرية"، حيث تعد الموارد البشرية أحد المقومات الهامة اللازمة لعملية التنمية، الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود العنصر البشري بالعدد الكافي والتنوع الملائمة القادرة على النهوض بعملية التنمية.
 - 3- الاستقلال السياسي والاقتصادي: من أهم مقومات التنمية هو دعم الإستقلال الوطني وتقليل التبعية للعالم الخارجي والاعتماد على الذات، ولذلك فإن التنمية لا يمكن فصلها عن الاستقلال ولا يمكن أن تفرط في السيادة الوطنية.
 - 4- استخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة: يربط البعض بين التنمية واستيراد أحدث نظم التكنولوجيا المتقدمة على أساس أن ذلك مواكب لركب التقدم وأنه يقوم من مقومات التنمية.
- المطلب الرابع: معوقات التنمية الاجتماعية.**

تعد التنمية الاجتماعية عنصرا هاما في عملية التنمية الشاملة، وهناك ضرورة ملحة للوقوف على المعوقات التي تقف في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية.

الفرع الأول: المعوقات الاجتماعية.

تتمثل معوقات التنمية الاجتماعية من الناحية الاجتماعية في:²

- 1- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع.
- 2- سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع.
- 3- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والمستوى الصحي.
- 4- تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين، مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

¹ نفس المرجع، ص 242، 243.

² محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 49.

5- العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي.

الفرع الثاني: المعوقات الاقتصادية.

تتمثل معوقات التنمية الاجتماعية من الناحية الاقتصادية في:¹

- 1- ضعف البنيان الصناعي والزراعي وسوء تطبيق استخدام المناطق الحرة.
- 2- التبعية الاقتصادية للخارج وسيادة الإنتاج الواحد.
- 3- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في إستغلالها، وإنتشار البطالة في المجتمع.
- 4- نقص رؤوس الأموال، وإنخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة.

الفرع الثالث: المعوقات السياسية والإدارية.

تتمثل معوقات التنمية الاجتماعية من الناحية السياسية والإدارية في:²

- 1- التبعية السياسية، حيث نجد أن الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موال لها.
- 2- يؤدي الاستعمار بأشكاله المختلفة والاحتلال العسكري إلى التأثير السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر، بل ويؤدي إلى ابتلاع كل اقتصادياته واستنزاف خيراته وثرواته.
- 3- يعتبر عدم الاستقرار السياسي وانتشار القلاقل والحروب الأهلية، وأيضاً شيوع جو من القلق والاضطراب وعدم الاستقرار كلها عوامل لإعاقة التنمية في المجتمع.
- 4- عدم واقعية الأهداف مع رفع شعارات رنانة تتعلق بها مثل الرفاهية الاجتماعية.³
- 5- تسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع.
- 1- نقص الخدمات المختلفة المقدمة لأبناء المجتمع وزيادة معاناة الأفراد.
- 2- عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع، وعدم التقويم الجيد لها.

¹ مريم احمد مصطفى عبد المجيد، التنمية بين نظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية، 1987، ص 93.

² نجاه يحيوي، مرجع سابق، ص 88.

³ السيد عبد المطلب غانم، مرجع سابق، ص 120.

خلاصة الفصل.

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعريف بالإنفاق العام والتنمية الاجتماعية والعلاقة بينهما، وتوصلنا مايلي:

- ✓ ساهم تطور الدولة في النشاط الإقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى إزدياد حجم النفقات العامة.
- ✓ النفقات العامة هي أداة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال، وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها.
- ✓ الهدف العام للإنفاق العام هو سد الحاجات العامة، كما يهدف إلى بناء مجتمع متوازن متكافئ، وإلى رفع المستوى المادي للمجتمع.
- ✓ تحتل التنمية الاجتماعية أهمية كبيرة في الفكر التنموي فكرا وعملا، وذلك من خلال الأهداف التي تحققها هذه التنمية.
- ✓ تتعلق التنمية الاجتماعية بالنشاط السائد في المجتمع، أو بالنشاطات التدميمية (صحة، تعليم، سكن...الخ).
- ✓ وجود تلازم وتكامل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الإقتصادية، فلا وجود للتنمية الإقتصادية بدون تنمية إجتماعية والعكس صحيح.

الفصل الثاني:

واقع الإنفاق العام الإجتماعي

في الجزائر وأثره

تمهيد :

شرعت الجزائر بداية من عام 2001 وفي ظل الأريحية المالية التي باتت تتمتع بها بفعل إرتفاع أسعار النفط، في إتباع سياسة مالية تركز على التوسع في الإنفاق العام وقد ظهر هذا التوجه في أبرز تجلياته من خلال النفقات العامة المخصصة للجانب الإجتماعي في الميزانيات السنوية المالية للدولة، بالإضافة إلى إطلاق مخطط الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014.

تمحورت الأهداف الإجتماعية الرئيسية لنهج التوسع في الإنفاق العام في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، حول تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق التنمية البشرية وتحديث الخدمة العمومية وتقريبها من المواطن.

وفي هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع الإنفاق العام وأثره في الجزائر على التنمية الإجتماعية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر من خلال الميزانيات السنوية للفترة 2001-2014.
- **المبحث الثاني:** واقع الإنفاق العام الاجتماعي في البرامج الإستثمارية للفترة 2001-2014.
- **المبحث الثالث:** أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر من خلال الميزانيات السنوية للفترة 2001-2014.

سننتظر في هذا المبحث إلى ما خصصته الجزائر من أموال في ميزانياتها السنوية لإنفاقها في الجانب الإجتماعي، لأن التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية يؤدي دورا محوريا في ترقية التنمية الإجتماعية بمختلف أبعادها.

المطلب الأول: توزيع الإنفاق العام الإجتماعي للفترة 2001-2004.

لقد كان نصيب النفقات الاجتماعية على القطاعات المختلفة ضمن الميزانيات السنوية خلال هذه الفترة كما يلي:

الفرع الأول: توزيع النفقات على قطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم والتكوين المهنيين للفترة 2001-2004.

توزعت النفقات العامة على هذه القطاعات كما يلي:

أولا. التربية الوطنية: يشمل قطاع التربية الوطنية في الجزائر على ثلاثة مراحل: الطور التحضيرى، الطور الأساسى، الطور الثانوى.¹ والجدول التالي يوضح النفقات الموجهة لهذا القطاع:

الجدول رقم 1: النفقات على قطاع التربية الوطنية في الجزائر للفترة 2001-2004 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التربية الوطنية	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	137413766000	20.06
2002	158042316000	18.7
2003	171105928000	19.09
2004	186620872000	19.2

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2001-2004 .

¹ بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، مذكرة ماجستير، غ م، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2010، ص97.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنفاق العام على التربية الوطنية للفترة 2001-2004 تتراوح نسبته من 18.70% إلى 20.06% من إجمالي النفقات العامة، حيث أن النفقات العامة الموجهة لهذا القطاع غالبا ما تحتل المراتب الأولى في الميزانية العام للدولة.

ثانيا. **التعليم العالي والبحث العلمي:** يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي، التكوين في التدرج وما بعد التدرج ويساهم في التكوين المتواصل، وكان نصيب هذا القطاع في النفقات العامة السنوية في الفترة 2001-2004 كمايلي:

الجدول رقم 2: النفقات على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2001-2004 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	43511873000	6.34
2002	58743195000	6.95
2003	63494661000	7.08
2004	66770452000	6.84

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2001-2004 .

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ثابتة وفي حدود 6% في السنوات 2001، 2002، 2004، إلى أنها إرتفعت في سنة 2003 إلى 7.08%.

ثالثا. **التعليم والتكوين المهنيين:** يوضح الجدول التالي النفقات السنوية الموجهة لهذا القطاع:

الجدول رقم 3: النفقات على قطاع التعليم والتكوين المهنيين في الجزائر للفترة 2001-2004

(الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التعليم والتكوين المهنيين	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	9731647000	1.42
2002	12498979000	1.47
2003	13234188000	1.47
2004	14803552000	1.52

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2001-2004.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

يتضح من الجدول أن نسبة الإنفاق العام لهذا القطاع شبه ثابتة إذ في سنة 2001 كانت 1.42% وفي السنتين الموالتين قدرت ب 1.47%، أما في سنة 2004 فقدرت بـ 1.52%.

الفرع الثاني: توزيع النفقات على قطاعات الصحة وإصلاح المستشفيات، السكن والعمران، والنقل للفترة 2001-2004.

خصصت لهذه القطاعات النفقات التالية:

أولاً. الصحة وإصلاح المستشفيات: تمثل الصحة جانب رئيسي من جوانب التنمية الإجتماعية ومن ثم تحتاج إلى نفقات متزايدة، ذلك أن جميع القطاعات الأخرى تتوقف على هذا القطاع، فإذا لم تكن صحة الأفراد سليمة فلن ينمو المجتمع.¹ والجدول التالي يوضح توزيع النفقات العامة على هذا القطاع:

رقم الجدول 4: النفقات على قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات للفترة 2001-2004 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	38324796000	5.6
2002	49117107000	5.81
2003	55430565000	6.18
2004	63770452000	6.56

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2004-2001 .

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على قطاع الصحة للفترة 2001-2004 ترواحت بين 5.60% و 6.56% من إجمالي النفقات العامة.

ثانياً. السكن و العمران: لقد عرفت السياسة الوطنية للسكن تطوراً ملحوظاً منذ الإستقلال كإستجابة للنمو الديموغرافي المتزايد والتعمير المتسارع والطلب المتزايد للسكن، ووجدت الدولة نفسها، المخطط والمسير والمنجز الوحيد لهذه المشاريع، فرغم تسخيرها لكل الوسائل

¹ هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 249.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

المالية والإدارية الضرورية لإنتاج السكن، غير أن الوضع تغير إثر التحولات الإقتصادية والسياسية والإنتفاخ على إقتصاد السوق بعد سنة 1990¹. والجدول التالي يبين النفقات المخصصة لهذا القطاع في الموازنات السنوية للفترة 2001-2004.

الجدول رقم 5: النفقات العامة على قطاع السكن والعمران للفترة 2001-2004 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع السكن والعمران	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	18448445000	3.15
2002	18966645000	2.24
2003	19036365000	2.12
2004	4119421000	0.42

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2001-2004 من وزارة المالية.

يتضح لنا من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع كانت متقاربة في السنوات 2001، 2002، 2003 بالنسب 3.15%، 2.24%، 2.12% على التوالي غير أنها عرفت تراجعاً سنة 2004 قدر بنسبة 0.42% ويرجع سبب ذلك إلى أن المبالغ المخصصة لهذا القطاع قد إنخفضت بشكل كبير في السنة الأخيرة.

ثالثاً. النقل: يعرف النقل بأنه مجموعة الطرق والوسائط والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى نقل الإنسان وإنتاجه من مكان إلى آخر، ويمثل النقل قطاعاً مستقلاً مهمته التبادل المكاني لإنتاج المجتمع.² والجدول التالي يوضح النفقات المخصصة لهذا القطاع:

الجدول رقم 6: النفقات على قطاع النقل للفترة 2001-2004 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع النقل	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	3492054000	0.50
2002	364729000	0.43
2003	3736578000	0.41
2004	15909445000	1.63

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2001-2004.

¹ صباح لمزواد، دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة، مذكرة ماجستير، غم، كلية علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008، ص 67.

² طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية 1990-2014، أطروحة دكتوراه، غم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص 259.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام عرفت نموا بطيئا للفترة 2001-2004 حيث تراوحت بين 0.50%، و 1.63% من إجمالي النفقات العامة.

الفرع الثالث: توزيع النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الإجتماعي، التشغيل والتضامن الوطني، الشباب والرياضة للفترة 2001-2004.

لتحقيق الأهداف المسطرة لكل من قطاع العمل والضمان الإجتماعي، التشغيل والتضامن الوطني، وقطاع الشباب والرياضة، خصصت الدولة لها المبالغ التالية.

أولا. **العمل والضمان الإجتماعي:** عرفت منظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر منذ نشأتها وحتى اليوم، تطورا مكثفا ومتواصلا وعلى نحو أدق، منذ نيل البلاد لاستقلالها سنة 1962. حيث تم تسجيل تحسنا كبيرا.¹ والجدول التالي يوضح النفقات المخصصة لهذا القطاع في الفترة 2001-2004:

الجدول رقم 7: النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الاجتماعي للفترة 2001-2004

(الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع العمل والضمان الاجتماعي	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	483252411000	6.13
2002	20593852000	2.43
2003	22527430000	2.51
2004	14189944000	1.46

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2001-2004.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع بلغت سنة 2001 6.13% ثم بدأت في الإنخفاض في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2004 حيث قدرت بـ 1.46% ويرجع ذلك للاهتمام الكبير بالجانب الاقتصادي أكبر من الجانب الإجتماعي.

ثانيا. **التشغيل والتضامن الوطني:** تتكفل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن الوطني لكل ولاية بتطوير وتنفيذ جميع التدابير التي من شأنها تأطير النشاطات المرتبطة بالنشاط

¹ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، <http://www.mtess.gov.dz/index.php/>، تاريخ الإطلاع 20/03/2017.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

الإجتماعي للدولة والتضامن الوطني وضمان متابعتها ومراقبتها.¹ ويوضح الجدول التالي النفقات العامة المخصصة لهذا القطاع:

الجدول رقم 8: النفقات على قطاع التشغيل والتضامن الوطني للفترة 2001-2004 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التشغيل والتضامن الوطني	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	91734000	0.13
2002	30708319000	3.36
2003	352683510000	3.93
2004	31691242000	3.26

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2001-2004.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع منخفضة سنة 2001 بنسبة 0.13%، أما السنوات المالية وإلى غاية 2004 فقد ارتفعت إلى 3%، وذلك بسبب أن الجزائر بدأت تولي اهتمام أكبر لهذا القطاع في السنوات المالية.

ثالثا. الشباب والرياضة: واصلت الجزائر مجهوداتها لتطوير العديد من الرياضات، وبناء العديد من المجمعات الرياضية، ووزارة الشباب والرياضة هي التي تدير كل النشاطات المتعلقة بالرياضة.² ويوضح الجدول التالي النفقات العامة على هذا القطاع:

الجدول رقم 9: النفقات العامة على قطاع الشباب والرياضة للفترة 2001-2004 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع الشباب والرياضة	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2001	6499692000	0.88
2002	6272508000	0.74
2003	7678136000	0.58
2004	7473184000	0.76

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2001-2004.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام الموجهة لقطاع الشباب والرياضة تراوحت بين النسبتين 0.58% و 0.88% للفترة 2001-2004، لأن قطاع الشباب والرياضة كان شبه مهمش في هذه الفترة.

¹ وزارة التشغيل والتضامن الوطني، مرجع سابق.

² وزارة الشباب والرياضة، <http://www.mjs.gov.dz/>، تاريخ الإطلاع 20/03/2017.

المطلب الثاني: توزيع الإنفاق العام الإجتماعي للفترة 2005-2009.

عرفت هذه الفترة محاولة النهوض بالقطاعات الإجتماعية، لذا رصدت لها الميزانيات السنوية النفقات التالية :

الفرع الأول: توزيع النفقات العامة على قطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين والتعليم المهنيين في الفترة 2005-2009.

حظيت هذه القطاعات ضمن الميزانيات السنوية بالنفقات التالية:

أولاً. التربية الوطنية: يبين الجدول التالي النفقات العامة على قطاع التربية الوطنية للفترة 2005-2009:

الجدول رقم 10: النفقات العامة على قطاع التربية الوطنية للفترة 2005-2009 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التربية الوطنية	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	214402120000	21.06
2006	222455012000	18.86
2007	235888168000	18.85
2008	280543953000	17.64
2009	374276936000	16.69

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية للفترة 2005-2009.

يتضح من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على قطاع التربية الوطنية للفترة 2005-2009 كانت مرتفعة سنة 2005 و بنسبة 21.06% من إجمالي النفقات، غير أنها انخفضت إلى 16.69% سنة 2009، ما يعني تراجع الاهتمام بهذا القطاع في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

ثانياً. التعليم العالي والبحث العلمي: يبين الجدول أدناه النفقات الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

الجدول رقم 11: النفقات العامة على التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2005-2009 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	78381380000	7.76
2006	85669925000	4.98
2007	95689309000	7.64
2008	118306406000	7.44
2009	154632798000	6.89

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2005-2009.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تراوحت بين 4.98% و 7.76% للفترة 2005-2009 من إجمالي النفقات العامة.

ثالثا. التكوين والتعليم المهنيين: يبين الجدول التالي النفقات الموجهة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين للفترة 2005-2009:

الجدول رقم 12: النفقات العامة على قطاع التكوين والتعليم المهنيين للفترة 2005-2009

(الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التعليم والتكوين المهنيين	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	16402855000	1.61
2006	16985289000	1.44
2007	17054308000	1.36
2008	19873561000	1.25
2009	25937588000	1.15

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2005-2009.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام الموزعة على سنوات من 2005 إلى 2009 للتعليم والتكوين والمهنيين شبه ثابتة بمتوسط 1.36% من إجمالي النفقات العامة.

الفرع الثاني: توزيع النفقات على قطاعات الصحة وإصلاح المستشفيات، السكن والعمران، والنقل للفترة 2005-2009.

خصصت لهذه القطاعات النفقات التالية:

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

أولا. الصحة وإصلاح المستشفيات: الجدول التالي يوضح النفقات العامة لهذا القطاع:

رقم الجدول 13: النفقات على قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات للفترة 2005-2009 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	62460953000	6.13
2006	70337276000	5.46
2007	93552966000	7.47
2008	129201251000	8.12
2009	178322829000	7.95

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2005-2009.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على قطاع الصحة للفترة 2005-2009 تراوحت بين 5.46% و 8.12% من إجمالي الإنفاق العام، والملاحظ من الجدول أن الجزائر رغم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلا أنها لم تخفض من إنفاقها على هذا القطاع.

ثانيا. السكن و العمران: الجدول التالي يبين النفقات الموزعة على هذا القطاع:

الجدول رقم 14: النفقات العامة على قطاع السكن والعمران للفترة 2005-2009 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع السكن والعمران	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	4689999000	0.46
2006	5076173000	0.43
2007	5894734000	0.47
2008	7355512000	0.46
2009	9943093000	0.44

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2005-2009.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع كانت متقاربة جدا في السنوات 2005-2009 بمتوسط 0.45% من إجمالي النفقات العامة، وبالمقارنة بالإنفاق في الفترة السابقة نلاحظ أن المبالغ المخصصة لهذا القطاع إنخفضت بشكل كبير لأن السكن من القطاعات التي تحتاج إلى وسائل مادية ومالية ضخمة جدا .

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

ثالثا. النقل: خصص لهذا القطاع النفقات العامة المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: النفقات العامة على قطاع النقل للفترة 2005-2009 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع النقل	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	1801013000	0.17
2006	5623943000	0.47
2007	7183251000	0.57
2008	7448943000	0.46
2009	8215955000	0.36

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2005-2009.

تبرز معطيات الجدول أن نسبة الإنفاق العام على القطاع كانت ذات نمو بطيئ للفترة 2005-2009 حيث تراوحت بين 0.17%، و 0.57% من إجمالي النفقات العامة.

الفرع الثالث: توزيع النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الإجتماعي، التشغيل والتضامن الوطني، والشباب والرياضة للفترة 2005-2009.

خصصت لهذه القطاعات النفقات التالية:

أولا. العمل والضمان الإجتماعي: الجدول التالي يبين النفقات المخصصة لهذا القطاع:

الجدول رقم 16: النفقات على قطاع العمل والضمان الإجتماعي للفترة 2005-2009 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع العمل والضمان الاجتماعي	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	21337741000	2.09
2006	19736360250	1.67
2007	21676112000	1.73
2008	61020350000	3.83
2009	63848666000	2.84

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2005-2009.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام سنة 2005 كانت 2.09% من إجمالي النفقات العامة ثم بدأت في الانخفاض في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2008 حيث ارتفعت إلى 3.83% لتعاود الانخفاض من جديد سنة 2009.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

ثانيا. التشغيل والتضامن الوطني: كان نصيب هذا القطاع من النفقات العامة كما يلي:

الجدول رقم 17: النفقات العامة على قطاع التشغيل والتضامن الوطني للفترة 2005-2009

(الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع تشغيل وتضامن وطني	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	36818965000	3.61
2006	75746163750	6.42
2007	64081826000	5.12
2008	50227959000	3.15
2009	85449347000	3.81

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2005-2009.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع بلغت سنة 2005 3.61%، وارتفعت سنة 2006 إلى 6.42% ثم بدأت في الانخفاض في السنوات الموالية إلى 3.81% سنة 2009.

ثالثا. الشباب والرياضة: الجدول التالي يوضح النفقات المخصصة لهذا القطاع:

الجدول رقم 18: النفقات العامة على قطاع الشباب والرياضة للفترة 2005-2009 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع الشباب والرياضة	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2005	8793552000	0.86
2006	11380291000	0.96
2007	12716202000	1.01
2008	13129600000	0.82
2009	18121872000	0.8

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2005-2009.

يبرز الجدول أن نسبة الإنفاق العام الموجهة لقطاع الشباب والرياضة تراوحت بين النسبتين 0.86% و 1.01% للفترة 2005-2009 من إجمالي الإنفاق العام، حيث ارتفعت سنة 2007 إلى 1.01% ثم عاودت الانخفاض من جديد.

المطلب الثالث: توزيع الإنفاق العام الإجتماعي للفترة 2010-2014.

عرف الإنفاق العام في المجال الاجتماعي من خلال الميزانية السنوية لهذه الفترة

الوضعية التالية:

الفرع الأول: توزيع النفقات العامة على قطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين والتعليم المهنيين في الفترة 2010-2014.

توزعت النفقات العامة السنوية على هذه القطاعات كما يلي:

أولاً. التربية الوطنية: كان نصيب هذا القطاع من النفقات العامة المخصصة لمختلف القطاعات خلال الفترة 2010-2014 كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 19: النفقات العامة على قطاع التربية الوطنية للفترة 2010-2014 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التربية الوطنية	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	390566167000	16.88
2011	569317554000	20.35
2012	544383508000	13.92
2013	628644041000	15.9
2014	696810413000	16.41

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية للفترة 2010-2014.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على قطاع التربية الوطنية للفترة 2010-2014 كانت مرتفعة سنة 2011 وبنسبة 21.06%، نتيجة ارتفاع أسعار النفط ما أدى إلى تزايد إيرادات الميزانية العامة، بينما انخفضت إلى 16.69% سنة 2014 نتيجة التراجع المسجل في الإيرادات العامة خلال هذه السنة.

ثانياً. التعليم العالي والبحث العلمي: يبين الجدول أدناه النفقات الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

الجدول رقم 20: النفقات العامة على التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2010-2014 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	173483802000	7.49
2011	212830565000	7.61
2012	277173918000	7.08
2013	264582513000	6.69
2014	270742002000	6.37

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2010-2014.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تراوحت بين 6.37% و 7.61% للفترة 2010-2014 من إجمالي النفقات العامة.

ثالثا. التكوين والتعليم المهنيين: بلغ حجم النفقات العامة الموجهة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين للفترة 2010-2014 مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: النفقات على قطاع التكوين والتعليم المهنيين للفترة 2010-2014 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع التعليم والتكوين المهنيين	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	28498036000	1.23
2011	38328953000	1.37
2012	49132325000	1.25
2013	47635070000	1.20
2014	49491196000	1.16

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2010-2014.

تظهر معطيات الجدول أن نسبة الإنفاق العام المخصصة سنوات 2010 إلى 2014 للتعليم والتكوين والمهنيين شبه ثابتة وبنسبة 1.24% من إجمالي الإنفاق العام.

الفرع الثاني: النفقات على قطاعات الصحة وإصلاح المستشفيات، السكن والعمران، والنقل للفترة 2010-2014.

توزعت النفقات العامة السنوية على هذه القطاعات كما يلي:

أولا. الصحة وإصلاح المستشفيات: الجدول التالي يوضح توزيع النفقات على هذا القطاع:

رقم الجدول 22: النفقات العامة على قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات للفترة 2010-2014

(الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	195011838000	8.42
2011	227859541000	8.14
2012	404945348000	10.35
2013	306925648000	7.67
2014	365946753000	8.62

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2010-2014.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

تراوحت نسبة الإنفاق العام على الصحة للفترة 2010-2014 بين 7.67% و 10.35% من إجمالي الإنفاق العام، مع تسجيل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2012. قبل أن تتراجع النسبة في السنوات الموالية لإنخفاض إيرادات الميزانية العامة.

ثانيا. السكن و العمران: بلغ حجم النفقات المخصصة لهذا القطاع كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 23: النفقات العامة على قطاع السكن والعمران للفترة 2010-2014 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع السكن والعمران	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	10675181000	0.46
2011	13181921000	0.47
2012	18204576000	0.46
2013	15513582000	0.39
2014	19449647000	0.45

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2010-2014.

عرفت نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع تقريبا كبيرا في السنوات 2010-2014 وبمتوسط 0.45% من إجمالي الإنفاق العام، وبمقارنة هذه الفترة بالفترة السابقة نجد أن الجزائر لم تعرف إهتماما اكبر بهذا القطاع إذ حافظ على نفس مستوى الإنفاق.

ثالثا. النقل: يوضح الجدول التالي النفقات المخصصة لهذا القطاع:

الجدول رقم 24: النفقات العامة على قطاع النقل للفترة 2010-2014 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع النقل	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	19345233000	0.83
2011	28874103000	1.03
2012	28387232000	0.72
2013	20022340000	0.50
2014	13148714000	0.30

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2010-2014.

عرفت نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع نموا بطيئا في الفترة 2010-2014، حيث تراوحت بين 0.30% ، و 1.03% من إجمالي النفقات العامة .

الفرع الثالث: النفقات العامة على قطاع العمل والضمان الإجتماعي، التشغيل والتضامن الوطني، والشباب والرياضة للفترة 2010-2014.

توزعت النفقات العامة السنوية على هذه القطاعات كما يلي:

أولا. العمل والضمان الإجتماعي: عرفت النفقات المخصصة لهذا القطاع الوضعية التالية:

الجدول رقم 25: النفقات على قطاع العمل والضمان الإجتماعي للفترة 2010-2014 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع العمل والضمان الاجتماعي	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	70770822000	3.05
2011	76058041000	2.71
2012	186100734000	4.75
2013	276503735000	6.99
2014	274291555000	6.46

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2010-2014.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع بلغت سنة 2010 نسبة 3.05% ثم بقيت في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2014 أين قدرت بـ 6.46%، كاشفة بذلك تزايد الاهتمام بالجانب الاجتماعي من قبل الدولة.

ثانيا. التشغيل والتضامن الوطني: يوضح الجدول التالي النفقات المخصصة لهذا القطاع:

الجدول رقم 26: النفقات على قطاع التشغيل والتضامن الوطني للفترة 2010-2014 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع تشغيل وتضامن وطني	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	92935939000	4.01
2011	109466698000	3.91
2012	165845327000	4.24
2013	154122325000	3.89
2014	135828044000	0.32

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2010-2014.

بلغت نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع سنة 2010 نسبة 4.01%، وانخفضت في السنوات الموالية لتصل إلى 0.32% سنة 2014 بسبب الأزمة المالية التي حدثت في الجزائر بسبب التراجع في أسعار النفط .

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

ثالثا. الشباب والرياضة: كان نصيب هذا القطاع من النفقات العامة مثل ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 27: النفقات العامة على قطاع الشباب والرياضة للفترة 2010-2014 (الوحدة: دج).

السنوات	النفقات المخصصة لقطاع شباب ورياضة	النسبة من إجمالي نفقات الميزانية العامة
2010	20304072000	0.87
2011	28280209000	1.01
2012	36141213000	0.92
2013	34352001000	0.86
2014	36791134000	0.08

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على قوانين المالية 2010-2014.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق العام الموجهة لقطاع الشباب والرياضة تراوحت بين النسبتين 0.08% و 1.01% للفترة 2010-2014 من إجمالي الإنفاق العام.

المطلب الرابع: تحليل تطور النفقات العامة في الميزانيات السنوية في الجانب الإجتماعي للفترة 2001 - 2014.

إن الوقوف على التطور الإجمالي للنفقات العامة من الجانب الإجتماعي خلال الفترة محل الدراسة، يعطي إنطبعا مبدئيا عن وتيرة هذا التطور والمراحل التي مر بها، وأهم الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة في الجزائر.

يمكن تلخيص النفقات الإجمالية في المجال الإجتماعي في الفترة 2001 - 2014 في

الجدول الموالي:

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

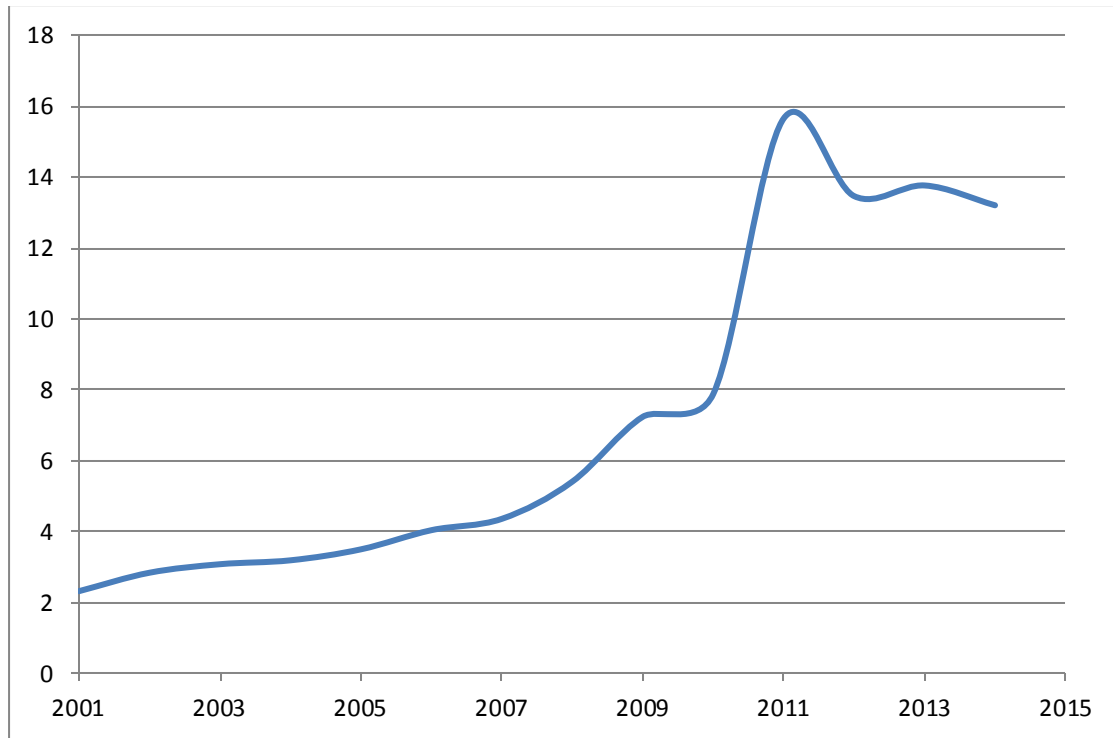
الجدول رقم 28: تطور النفقات العامة في الجانب الإجتماعي في الجزائر للفترة 2001-2014
(الوحدة: دج).

السنوات	النفقات العامة الإجتماعية	النسبة من إجمالي النفقات العامة
2001	294645715000	2.32
2002	360081882000	2.84
2003	391512202000	3.08
2004	405075204000	3.19
2005	445088578000	3.50
2006	513010433000	4.04
2007	553736876000	4.36
2008	687107535000	5.41
2009	918794084000	7.24
2010	1001591090000	7.88
2011	1988297585000	15.66
2012	1710314181000	13.47
2013	1748301255000	13.77
2014	1677095546240	13.21

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على قوانين المالية 2001-2014.

من خلال الجدول يلاحظ تزايد لوتيرة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وإرتفاع معدلاتها، وهو ما يمكن إعتباره سياسة إنفاقية توسعية، ويرجع هذا التزايد إلى الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي شهدته الجزائر، من خلال زيادة إيرادات الميزانيته العامة وهذا ما يجعلها تولي إهتمام أكبر للتنمية الإجتماعية للنهوض بها وترقيتها، والمنحنى التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1 : تطور النفقات العامة الإجتماعية في الجزائر للفترة 2001-2014.



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على معطيات الشكل رقم 28.

المبحث الثاني: واقع الإنفاق العام في البرامج الإستثمارية للفترة 2001-2014.

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في إنتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الإستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في:

- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009.
- برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010 - 2014.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004.

خصص لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.¹

الفرع الأول: أهداف مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف الإجتماعية تتمثل فيما يلي:²

1. خلق مناصب الشغل والحد من البطالة.
2. توفير الوسائل وقدرات الإنجاز، لاسيما منها الوطنية.
3. دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

¹ هودة عيو، عمر عيو، التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، أبحاث الملتقى الوطني: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والعلوم الادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أفريل 2009، ص 3.

² نفس المرجع، ص 3.

4. تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح باعادة تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.¹

الفرع الثاني: محتوى برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004.

يتمثل مضمون هذا البرنامج من الجانب الإجتماعي فيما يلي:

1. إن البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دج الموجه للتنمية المحلية يحدد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات، منها التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

2. إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان التشغيل والحماية الإجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة. هذا البرنامج من شأنه أن يسمح بعرض إضافي ل 70000 منصب شغل دائم بتكلفة (7 ملايين دج)، أما عن النشاط الإجتماعي فيتعلق الأمر بنشاطات التضامن إتجاه السكان الأكثر ضعفا (3 ملايين دج)، وإعادة الإعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايين دج)، وإكتساب 500 نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 مليار دج)، أخيرا (3 ملايين دج ترمي لتأطير سوق العمل.

3. تم تخصيص 210.5 مليار دج للتهيئة العمرانية والتجهيزات الهيكلية للعمران لإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات، والسكن والعمران.

4. تقدر تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج، تم إختيار المشاريع وفقا لإنعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية). وقد توزعت مخصصات هذا المخطط على القطاعات الإجتماعية كالآتي:

¹ مبارك بوعشة ، الإقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف 1، مارس 2013، ص 10.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

الجدول رقم 29: توزيع المبالغ المخصصة للقطاعات الإجتماعية في البرنامج التنموي 2001 - 2004.

المبالغ مليار دج	القطاعات
27 مليار دج	التربية الوطنية
9.5 مليار دج	التكوين المهني
18.9 مليار دج	التعليم العالي
12.38 مليار دج	البحث العلمي
14.7 مليار دج	الصحة والسكان
04 مليار دج	شباب ورياضة
86.48 مليار دج	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: الوزارة الأولى، برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، في www.cg.gov.dz/psre (2017/03/17).

يتضح من الجدول أن قطاع التعليم بصفة عامة إستحوذ على النسبة الأكبر من برنامج تنمية الموارد البشرية، وأن القيمة الإجمالية الموجهة للتنمية الإجتماعية مقدرة بـ 86.48 مليار دج، وهو مبلغ منخفض مقارنة مع المبلغ الإجمالي للمخطط.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية له بمبلغ 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دج) ومختلف البرامج الإضافية، وكان الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند إختتامه في نهاية 2009 قدر بـ 9680 مليار دج حوالي (130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.¹

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.

في ظل إستمرارية مسار الانعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج كان يهدف إلى تحقيق العديد من الاهداف أهمها:²

1. إستكمال الإطار التحفيزي والإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الإستثمار وتطور التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

¹ مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص 10.

² هودة عبو، عمر عبو، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

2. مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.
3. إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.
4. تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
5. تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الإقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت 55 مليار دولار، والجدول التالي يوضح المبالغ الموزعة على مختلف القطاعات الإجتماعية:

الجدول رقم 30: توزيع المبالغ المخصصة للقطاعات الإجتماعية في البرنامج التنموي 2005-2009.

النسبة	المبالغ مليار دج	القطاعات
25.19%	555	السكنات
6.4%	141	الجامعة
9.07%	200	التربية الوطنية
2.65%	58.5	التكوين المهني
3.85%	85	الصحة العمومية
5.76%	127	تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)
2.72%	60	الشباب والرياضة
2.95%	65	إيصال الغاز والكهرباء للبيوت
4.31%	95	أعمال التضامن الوطني
0.45%	10	إنشاء منشآت للعبادة
1.19%	26.4	عمليات تهيئة الأقليم
9.07%	200	برامج بلدية للتنمية
4.53%	100	تنمية مناطق الجنوب
6.8%	150	تنمية مناطق الهضاب العليا
31.77%	700	قطاع النقل
-	2572.9	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: الوزارة الأولى: البرنامج التكميلي لدعم النمو، في www.cg.gov.dz/psre (2017/03/17).

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الإجمالية الموجهة للتنمية الإجتماعية في هذه الفترة مقدرة بـ 2572.9 مليار دج، وهو مبلغ معتبر مقارنة بالمبلغ الإجمالي للمخطط.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014.

إن برنامج مواصلة دعم النمو رصد له مبلغ 286 مليار دولار ويشمل المتبقي من إنجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 بما يعادل 130 مليار دولار وبرنامجا جديدا بمبلغ 155 مليار دولار، ويتميز برنامج الإستثمارات العمومية بحجمه الإستثنائي وحرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الإقتصادي من أجل تدعيم النمو، تعميق تنوع الإقتصاد وتنافسيته.

الفرع الأول: أهداف برنامج توطيد النمو.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

1. القضاء على البطالة من خلال توفير (3) ملايين منصب عمل.
2. دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الإقتصادية.
3. تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.
4. ترقية إقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والإتصال، ودعم تطوير البحث العلمي.
5. تحسين إطار الإستثمار ومحيطه.
6. تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
7. تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
8. مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
9. تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية.

¹ الجزائر، مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2010-2014، الموقع <http://www.majliselouma.dz> ، آخر إطلاع 2017/04/20، ص 10.

الفرع الثاني: مضمون برنامج توظيف النمو 2010-2014.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دينار أو ما يعادل 286 مليار دولار، حيث خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية،¹ وبالتالي تحسين التنمية الاجتماعية من خلال تخصيص:

- 852 مليار دينار للتربية الوطنية موجهة خصوصا لإنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية، وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخلات ومطاعم ونصف داخلات.

- 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من أجل توفير 600000 مقعدا بيداغوجيا و400000 سرير و44 مطعما جامعيًا.

- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و52 مركزا للتكوين و 58 داخلية .

- 619 مليار دينار لقطاع الصحة موجه لإنجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

- أزيد من 3700 مليار دينار لقطاع السكن من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن منها (500000 إيجاري و500000 ترقوي و300000 لإمتصاص السكن الهش و 700000 سكن ريفي).

- أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني ما يسمح خصوصا بإنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين. 750 مركبا رياضيا و160 قاعة متعددة الرياضات

¹ رئاسة الجمهورية، البرنامج الخماسي 2010-2014 ، الموقع : <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf> ، آخر إطلاع: 2017/03/22.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

وأكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و230 بيتا ودورا للشباب وكذا أكثر من 150 مركزا للتسلية العلمية للشباب.

- أزيد من 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين لاسيما من أجل إنجاز 9 مراكز للراحة وقاعات العلاج وإعادة التأهيل و17 متحفا ومركبا تاريخيا، وكذا تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء.

- أزيد من 140 مليار دينار للثقافة قصد إنجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و340 مكتبة و44 مسرحا و12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركزا للتسلية العلمية.¹

¹ البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2010-2014، مجلس الأمة، مرجع سابق ، ص 10.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية في الجزائر في

الفترة 2001-2014.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإنجازات المحققة في الجانب الإجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 جراء الانفاق العام الذي خصص لهذا المجال خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية للفترة 2001-2004.

تمثلت انجازات هذه الفترة في القطاعات الاجتماعية المختلفة فيما يلي:

الفرع الأول: التعليم.

عرف قطاع التعليم الانجازات المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 31: الإنجازات الخاصة بقطاع التعليم في الجزائر في الفترة 2001-2004.

2004-1999	السنة	المؤشرات
3766		العدد الاجمالي للمؤسسات المدرسية:
2792		- المدارس الابتدائية.
687		- المتوسطات.
287		- الثانويات.
		التكوين المهني:
11		- معاهد التكوين المهني.
69		- مراكز التكوين المهني والتمهين.
		التعليم العالي والبحث العلمي:
27		- الجامعات.
16		- المراكز الجامعية.
15		- المدراس.
675000		- القدرات البيداغوجية.
25000		- الاساتذة.
722000		- الطلبة.
110500		- حاملو الشهادات.

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، بيان السياسة العامة للحكومة أكتوبر 2010.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

نلاحظ من الجدول أن الفترة التتموية 2001-2004 عرفت إنجاز عدد كبير من المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين المهني والتمهين، كما شهدت إرتفاع في عدد الطلبة المسجلين وإرتفاع تعداد الأساتذة وعدد الحاصلين على شهادات في ما بعد التدرج.

الفرع الثاني: الصحة.

سجلت البنية التحتية التي أنجزت في هذه الفترة في قطاع الصحة الوضعية التالية:

الجدول رقم 32: الإنجازات الخاصة بقطاع الصحة في الجزائر في الفترة 2000-2004.

السنوات	2000	2004
مستشفى جامعي	13	13
مؤسسة استشفائية متخصصة	31	32
عيادة متعددة الخدمات جوارية	497	512
مؤسسة استشفائية عمومية	224	231
قاعة علاج جوارية	3964	4545

Source: préparé par les deux étudiantes a la base du rapport du ministère de la Santé et de la réforme hospitalière, le Bureau national des statistiques, 2006, p 1 .

من خلال الجدول يتضح لنا إرتفاع في عدد المؤسسات الإستشفائية العمومية، بالإضافة إلى إرتفاع عدد قاعات العلاج الجوارية والعيادات المتعددة الخدمات، كما نلاحظ أن عدد المؤسسات الإستشفائية المتخصصة أنجزت مؤسسة واحدة خلال الفترة 2000-2004.

الفرع الثالث: السكن.

شهدت الانجازات في هذا القطاع الوضعية التالية :

الجدول رقم 33: توزيع المساكن المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2000-2004.

المؤشرات	عدد السكنات
السكن العمومي الايجاري	234594
السكن الاجتماعي التساهمي	246594
المساكن الترقية	53791
بنايات اخرى	158692

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، حصيلة الانجازات الإقتصادية والإجتماعية للفترة 1999-2008.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

يتضح من الجدول أن الدولة سعت جاهدة في تحسين حياة المواطنين من خلال الإنجازات المحققة خلال هذه الفترة، لكن نلاحظ أن صيغ السكنات لم تكن متساوية، حيث إستحوذ السكن العمومي التساهمي على النسبة الأكبر من الإنجازات، تليه السكنات العمومية الإجبارية.

الفرع الرابع: مواجهة البطالة.

الجدول التالي يبين تطورات معدل البطالة للفترة 2001-2004.

الجدول رقم 34: تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 2000-2004.

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة %	27.30	25.90	23.70	17.70

Source: Algérie, Banque d'Algérie, les rapports annuels pour la période 2001-2004.

نلاحظ أن مؤشر البطالة في الجزائر للفترة 2001-2004 عرف تراجعا ملحوظا من سنة إلى أخرى.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية في الفترة 2005-2009.

تتمثل الإنجازات الإجتماعية المحققة خلال هذه الفترة فيما يلي:

الفرع الأول: التعليم.

تمثلت الإنجازات المحققة في هذا القطاع فيما يلي:

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

الجدول رقم 35: الإنجازات الخاصة بقطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

المؤشرات	2009-2005
العدد الإجمالي للمؤسسات المدرسية:	3192
- المدارس الابتدائية.	1800
- المتوسّطات.	1013
- الثانويات.	379
التكوين المهني:	
- معاهد التكوين المهني.	11
- مراكز التكوين المهني والتمهين.	103
التعليم العالي والبحث العلمي:	
- الجامعات.	27
- المراكز الجامعية.	22
- المدارس.	15
- القدرات البيداغوجية.	104
- الاساتذة.	3000
- الطلبة.	40140
- حاملو الشهادات.	1077945
- التعداد ما بعد التدرج.	186000
- الحاصلين على شهادات فيما بعد التدرج.	60617

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، بيان السياسة العامة للحكومة اكتوبر 2010.

نلاحظ من الجدول أن عدد المدارس الإبتدائية المنجزة خلال الفترة 2005-2009 أقل من الفترة السابقة، في حين أن عدد المتوسّطات والثانويات ومراكز التكوين المهني والتمهين والجامعات وعدد الأساتذة والطلبة عرف إرتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: الصحة.

يبين الجدول التالي تطورات مؤشرات الصحة في الجزائر في الفترة 2005-2009.

الجدول رقم 36: توزيع البنية التحتية للصحة خلال الفترة 2005-2009.

المؤشرات	2005	2009
أسرة المستشفيات لأف نسمة	1.93	1.96
عدد السكان لكل طبيب عام	969	1490
عدد السكان لكل طبيب اخصائي	2240	2052
عدد السكان لكل صيدلي	5389	4341
عدد السكان لكل جراح اسنان	3641	3269

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، بيان السياسة العامة للحكومة، اكتوبر 2010.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

يتضح لنا من الجدول إرتفاع عدد أسرة المستشفيات، وتحسن مستمر بالنسبة لمؤشر عدد السكان لكل طبيب أخصائي ولكل صيدلي ولكل جراح أسنان.

الفرع الثالث: السكن.

عرفت حصيلة السكنات المنجزة خلال الفترة 2004-2008 الوضعية التالية:

الجدول رقم 37: توزيع المساكن المنجزة للفترة 2004-2008 في الجزائر.

المؤشرات	السنة
السكن العمومي الايجاري	195765
السكن الاجتماعي التساهمي	113343
السكن الريفي	336596
البيع بالايجار	35681
المساكن الترقية	34836
بناءات أخرى	111314

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008.

نلاحظ من الجدول أن عدد المساكن المنجزة في هذه الفترة بالنسبة للسكن العمومي الإيجاري إحتل المرتبة الأولى عكس الفترة السابقة، وهذا راجع إلى أن الأشخاص المستهدفين هم الطبقة الهشة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود.

الفرع الرابع: مواجهة البطالة.

سجلت معدلات البطالة خلال الفترة 2005-2009 التطورات التالية:

الجدول رقم 38: تطور معدلات البطالة في الفترة 2005-2009 في الجزائر.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2005-2009.

نلاحظ من الجدول إستمرار الإنخفاض في معدلات البطالة خلال سنوات فترة 2005-2009.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية للفترة 2010-2014.

ساهم الإنفاق العام خلال هذه الفترة في تحقيق الإنجازات الإجتماعية التالية:

الفرع الأول: التعليم.

سجل قطاع التعليم العديد الإنجازات خلال هذه الفترة نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم 39: تطور مؤشرات التعليم في الفترة 2010-2014.

المؤشرات	سنة 2010	سنة 2013	التطور 2010-2014 %
التربية الوطنية:			
العدد الاجمالي للمؤسسات المدرسية:	24504	25457	6%
- المدارس الابتدائية.	17790	18233	-
- المتوسطات.	4901	5172	-
- الثانويات.	1813	2052	-
- تعداد المتدربين في قطاع التربية الوطنية.	7948888	8297798	9%
- تعداد الاساتذة.	375018	410569	12%"
التعليم العالي:			
- عدد المؤسسات.	82	92	20%
- طاقات الايواء من حيث الاسرة.	471000	600000	42%
- الامكانيات البيداغوجية.	1043000	1212000	23%
- تعداد الاساتذة.	40140	50100	37%
- تعداد تاطلة المسجلين في طور التدرج.	1077945	1119200	18%
- الحاصلين على شهادات في التدرج.	199769	283900	44%
- التعداد في ما بعد التدرج.	60617	70400	22%
- الحاصلين على شهادات في ما بعد التدرج.	8661	10800	27%
التكوين المهني:			
- معاهد التكوين المهني.	81	92	24%

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة، ماي 2014.

يتضح من الجدول وجود إرتفاع مستمر في إنجازات كل من قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم والتكوين المهنيين، ويرجع سبب الإرتفاع إلى الإهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذه القطاعات ضمن البرنامج التنموي المخصص لهذه الفترة.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

الفرع الثاني: الصحة.

شهد قطاع الصحة العديد من الانجازات في هذه الفترة تمثلت في:

الجدول رقم 40: حصيلة الانجازات في قطاع الصحة في الجزائر في الفترة 2010-2014.

المؤشرات	سنة 2010	سنة 2013	التطور 2010-2014 %
عدد المستشفيات	278	288	11%
عدد العيادات متعددة الخدمات	1491	1617	8%
عدد السكان لكل طبيب عام	1339	1127	-
عدد السكان لكل طبيب مختص	2064	1404	-
عدد السكان لكل طبيب اسنان	33143	2978	-

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة، ماي 2014.

يتضح لنا من الجدول أن القطاع قد تعزز بالعديد من الهياكل الصحية %، وهذا ما قد يسهم في تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

الفرع الثالث: التحويلات الإجتماعية.

كانت حصة التحويلات الإجتماعية من الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2014 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 41: حصيلة التحويلات الإجتماعية في الفترة 2010-2014 (الوحدة: مليار دينار).

المؤشرات	2013	2014
اجمالي التحويلات الاجتماعية منها:	1227	1574
- دعم الحليب-الحبوب-السكر-الزيت	96	197
- الاستفادة من الكهرباء-الغاز-الماء	90	66
- دعم السكن	324	250
- دعم الصحة	189	263
- دعم التربية	87	100
حصة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام(%)	10.2	9

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة، ماي 2014.

الفصل الثاني واقع الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر وأثره على التنمية الإجتماعية

من خلال الجدول نلاحظ أن حصة التحويلات الإجتماعية من الناتج الداخلي الخام قدرت بنسبة 10.2% سنة 2013 في حين قدرت ب 9 مليار دج سنة 2014.

الفرع الرابع: السكن.

تمثلت حصيلة الإنجازات في هذا القطاع كما يلي:

الجدول رقم 42: حصيلة الإنجازات في قطاع السكن في الجزائر للفترة 2010-2014.

المؤشرات	الوحدة	2010	2013	2014	التطور 2010.2014
تطور حظيرة السكنات	عدد	7281121	8040932	8340932	14%

المصدر: الجزائر، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة، ماي 2014.

من خلال الجدول يتضح لنا التطور الكبير لحظيرة السكن حيث عرف نسبة نمو قدرت ب 14% بين سنتي 2010-2014.

الفرع الخامس: مواجهة البطالة.

يعكس الجدول تطورات معدل البطالة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 43: تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	9.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2010-2014.

من الملاحظ من الجدول أن نسبة معدلات البطالة بقيت في إنخفاض مستمر حيث قدرت في سنة 2014 ب 9.8%، هذا ما يعكس جهود الدولة لمحاربة البطالة من خلال التوسع في الانفاق العام.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح واقع الإنفاق العام من خلال الميزانيات السنوية والبرامج الإستثمارية، وإظهار أثره ودوره في ترقية التنمية الإجتماعية وتوصلنا إلى ما يلي:

✓ عرفت الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 إعتداد ثلاث برامج تنموية: برنامج إنعاش النمو الإقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو الإقتصادي 2005-2009، برنامج توطيد النمو 2010-2014.

✓ تم تخصيص مبالغ مهمة من خلال الميزانيات السنوية والبرامج الإستثمارية من أجل تحقيق وترقية التنمية الإجتماعية.

✓ تحسن مستوى الهياكل الصحية والسكنية، كما عرفت هذه الفترة تطورا في مستوى التعليم بمراحله، وفي مختلف المجالات الإجتماعية.

✓ إنخفاض معدلات البطالة.

الخاتمة العامة

الخاتمة

تمثل النفقات العامة أداة الدولة لتدخلها في جميع الميادين، سعيًا منها لتحقيق أهدافها التنموية في المجالات المختلفة.

وتعتبر التنمية الاجتماعية من الجوانب التي تهتم بها الدولة بشكل كبير، لما لها من أهمية على الإقتصاد والمجتمع ككل، حيث تسعى جاهدة إلى الإنفاق في هذا الميدان، من أجل تطويره وترقيته.

وقد إعتمدت الجزائر على السياسة الإنفاقية بشكل أساسي في توجيه العملية التنموية على مر الفترات التي مرت عليها منذ الإستقلال، سواءا من خلال ميزانياتها السنوية أو من خلال المخططات التنموية الأمر الذي أدى إلى تحسن في مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر.

أولا. النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في التالي:

1- نتائج إختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى التي رأت أن للإنفاق العام دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، فقد أكدت الدراسة في جانبها النظري هذا الدور وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية،

- بخصوص الفرضية الثانية والتي رأت قصور قصور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر، أكدت هي الأخرى بأن مستويات التطور في مؤشرات التنمية الاجتماعية لم تكن في مستوى المبالغ الضخمة التي أنفقتها الدولة في هذا المجال.

2- نتائج البحث:

لقد قادتنا هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر النفقات العامة الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بالإستخدام الأمثل للإنفاق العام.

- يساهم الإنفاق العام بشكل كبير في تنمية مختلف القطاعات الاجتماعية كالسكن، المستوى المعيشي، الصحة والتعليم وغيرها.
- الهدف العام للإنفاق العام هو سد الحاجات العامة، كما يهدف إلى بناء مجتمع متوازن متكافئ، وإلى رفع المستوى المادي للمجتمع.
- رغم ضخامة الإنفاق العام المخصص للجانب الاجتماعي في الجزائر إلا أن التطور المسجل في مؤشرات التنمية الاجتماعية لم يكن في مستوى حجم هذا الإنفاق.
- يعترض تحقيق التنمية الاجتماعية العديد من العقبات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وإدارية.
- تسعى الدولة جاهدة إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية لتحقيق نمو شامل في جميع المجالات، لأنها تعتبر مؤشرا أساسيا في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال الأهداف التي تحقّقها.

ثانيا. المقترحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- يجب العمل أكثر على وضع رؤية إستراتيجية واضحة تبنى عليها الاستراتيجيات التنموية، وذلك بربط مخصصات البرامج الإستثمارية بالطاقة التمويلية وبقدرة الإنجاز الوطنية، للوصول إلى الكفاءة في تحقيق الأهداف المسطرة.
- يجب توفير جهود ومساعدات أكبر والتوسع فيها كما ونوعا، لأجل تحقيق أكبر عدد من الأهداف المسطرة.
- ضرورة العمل على أن يكون هناك إرادة للتنمية التي تتوجب الوعي بقضية التنمية، وضرورة القضاء على التخلف، والوعي بالأساليب والأدوات المصاحبة لها

ثالثًا. آفاق الدراسة: إنطلاقًا من هذا البحث يمكن فتح مجالات أخرى لدراسات

مستقبلية في المواضيع التالية:

- آليات ترشيد الإنفاق العام الإجتماعي في الجزائر.
- تقييم فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.
- دور التنمية الإجتماعية في تحقيق النمو الإقتصادي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

١. المراجع باللغة العربية:

أولاً. الكتب:

- (1) أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1979.
- (2) السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981.
- (3) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الإسكندرية، 2000.
- (4) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- (5) عبد المجيد قدي، مدخل ألى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تقييمية تحليلية الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- (6) فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب، الأردن، 2008.
- (7) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003.
- (8) محمد عباس محرزى، إقتصاديات المالية العامة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- (9) حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.
- (10) علي لطفي، المالية العامة، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
- (11) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.
- (12) محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الأردن، 2009.
- (13) محمد حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، ط1، الدار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- (14) محمد عبد الفتاح محمد، التنمية الإجتماعية من منظور الممارسات المهنية للخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003.
- (15) مسعد الفاروق، احمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، 1993.
- (16) جمال حلاوة علي صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- (17) مهى سهيل مقدم، مقومات التنمية الإجتماعية وتحدياتها، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.
- (18) هناء حافظ بدوى، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

- 19) محمد شقيق، السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
- 20) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث (دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية)، ط1، دار المعارف، الاسكندرية، 1993.
- 21) منى محمود عويس، وآخرون، التنمية الإجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، الاردن، 2001.
- 22) هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- 23) مريم احمد مصطفى عبد المجيد، التنمية بين نظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية، 1987.
- 24) محمد شقيق، دراسات في التمية الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

ثانيا. أطروحات الدكتوراه:

- 1) بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف للفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 2) طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية 1990-2014، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.

ثالثا. مذكرات الماجستير:

- 1) بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2010.
- 2) نجاة يحيوي، معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي الريفي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاجتماعية، 2004.
- 3) اليمين بن منصور، دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.
- 4) صباح لمزواد، دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة، مذكرة ماجستير، كلية علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 2008.

5) كريم بودخدع، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

رابعاً. الملحقيات:

1) هودة عبو، عمر عبو، التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، ملتقى وطني: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والعلوم الادارية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2009.

2) مبارك بوعشة، الإقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، ابحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف 1، مارس 2013.

خامساً. التقارير والوثائق الحكومية:

- 1) ملحق مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014.
- 2) قوانين المالية من 2001-2014.
- 3) الجزائر، الوزارة الأولى، بيان السياسة العامة للحكومة اكتوبر 2010.
- 4) الجزائر، الوزارة الأولى، حصيلة الانجازات الإقتصادية والإجتماعية للفترة 1999-2008.

سادساً. المراجع الإلكترونية:

- 1) الجزائر، مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2010-2014، <http://www.majliselouma.dz>.
- 2) وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، <http://www.mtess.gov.dz/index.php/>.
- 3) وزارة الشباب والرياضة، <http://www.mjs.gov.dz/>.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Rapport du Ministère de la Santé et de la réforme hospitalière, le Bureau national des statistiques, 2006.
- 2) Algérie, Banque d'Algérie, les rapports annuels pour la période 2001-2014.

ملخص

لجأت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 إلى إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية، وذلك من خلال رصد مبالغ ضخمة عن طريق الميزانيات المالية السنوية بالإضافة إلى إعتماد ثلاث برامج تنموية ضخمة تتمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، ثم برنامج توطيد النمو 2010-2014 والذي تضمن أكبر حصة لترقية التنمية الإجتماعية بهدف النهوض بالإقتصاد الوطني ثم بالجانب الإجتماعي كتحسين المستوى المعيشي للسكان، ومواجهة البطالة، كما عرفت مؤشرات التنمية الإجتماعية في مختلف مجالاتها تحسنا كبيرا من خلال إنخفاض معدلات البطالة، وتحسن المستوى المعيشي للسكان، ومن خلال دراسة هذه المحاور توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وإقترحت مجموعة من الإقتراحات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التنمية الإجتماعية، الميزانيات السنوية، البرامج الإستثمارية.

Abstract

Resorted to Algeria during the period 2001-2014 to an expansionary policy adopted a policy of spending, through the monitoring of large sums of money through the annual financial budgets as well as the adoption of three huge development programs are in the economic recovery program during the 2001-2004 period, the supplementary program to support growth 2005-2009, and then consolidate the growth 2010-2014 program, which included the largest share to promote social development aimed at promoting the national economy and the social aspect such as improving the living standards of the population, and the face of unemployment, as defined by social development indicators in various fields significant improvement by low unemployment rates, and improve the level of Standard of living of the population, Through the study of these axes, the study reached a set of results and suggested a set of suggestions.

Keywords: public spending, social development, annual budgets, investment programs.